الحصبة.. فصول من معاناة لم ترو

خراب المنشآت الحكومية.. البطالة.. عناوين مأساة

الحصبة.. عودة حياة.. وبقايا رماد !!

استطلاع / افتكار أحمد القاضي

رغم انتهاء المواجهات المسلحة في حي الحصبة إلا أن المنطقة تبدو شبه خالية ولا نبالغ إذا أطلقنا عليها منطقة الأشباح، فالبيوت أصبحت خالية، والمحلات مغلقة والأسواق محترقة بل إن السواد والحزن يعتري تلك المنطقة بعد أن كانت تكتظ فيها الحركة والتسوق ..لا شيء هناك سوى بصمات تلك الحرب التي لم ترحم أحداً ولم تراع أي شيء حتى الحديد الذي كان في الشارع شاهدا على تلك المأساة فالسيارة احترقت دون أن تقترف ذنباً اللهم إنها كانت في ذلك المكان، شوارع وأزقة يتناثر فيها الركام وزجاجات الشبابيك ورصاصات من هنا وهناك، الساكنون في هذا الحي ربما ودعوه إلى الأبد خوفا من عودة المعارك إليه من جديد ومن هول ما شاهدوه في تلك الأيام العصيبة التي كانت صعبة عليهم بشكل خاص وعلى اليمنيين بشكل عام بل إن أصحاب المحلات قرروا إغلاق محلاتهم إلى أجل غير مسمى لتصبح منطقة الحصبة أشبه بساحات مهجورة إلا من مجاميع متفرقة من الجنود ورجال القبائل المسلحين الذين لا يزالون يتمترسون في بعض المواقع كحراسات إما لبعض المنازل أو المنشآت الحكومية المدمرة .. وكذلك الحال للأسواق والمحلات التجارية فقد طالها نصيبها من الدمار وتبدو هي الأخرى مهجورة حتى التي لم يطلها الدمار من هول الفاجعة لا تزال أبوابها مغلقة وهذا دليل على أن الحي بأكمله وكأنه فقد القدرة على استعادة ملامحه الأصلية بعد أن حولته أيام معدودة من الاحتراب العنيف ، إلى مجرد خارطة قاتمة من الخراب الذي يتوزع في هيئة مبان ومنازل ومنشآت طالتها نيران الاقتتال المحتدم لتحيل معظمها إلى هياكل محترقة ومتهالكة بفعل عنفوان الدمار الذي تجاوز مداه.

وبعد جولتنا في الحصبة بدت الشوارع الرئيسية تبكي أطلالها فالساكنون ليسوا وحدهم من هجروها بل المارة أيضا يتخوفون من المرور فيها خاصة وانه مازال هناك رجال من القبائل يتمترسون في تلك الشوارع ويمنعون المارين من المرور فيها لمجرد المرور أو التطلع على حال المكان، ورغم أن الأحياء وشوارع منطقة "الحصبة"استعادت روحها المتهاوية وهدوءها الحذر بعد وقف إطلاق النار وتوقف المواجهات والاشتباكات المسلحة في معظم إحيائها إلا أن الخوف من عودة المنطقة إلى مسرح المواجهات من جديد هو مايخشاه المواطنون .

مساحة الدمار التي خلفتها الحرب وعنفوان الاشتباكات الضارية بدت واضحة على معظم واجهات جدران الشوارع الرئيسية والفرعية التي تجاوزت حدود حي الحصبة إلى أحياء أخرى مجاورة -كالصياح وعمران- وأجزاء شاسعة من حي القيادة ومفرق جولة "سبأ"، حيث تنتشر خارطة داكنة من آثار القذائف والرصاص الحي على امتداد هذه الأحياء، لكن اللافت أن محالاً تجارية تقع في أحياء فرعية متاخمة لمنطقة محيط الاشتباكات الأكثر عنفاً الواقعة بين محيط قصر الشيخ الأحمر ومقر حزب المؤتمر الحاكم تعرضت لوابل مكثف من النيران التي اخترقتها لتدمر محتوياتها .

وما يثير الدهشة والاستغراب عندما تتجول في المنطقة وتجد تلك الكمية الهائلة من الرصاص والقذائف التي نقشت ندوبها على جدران المنازل وأبواب المحال التجارية والسيارات، وحتى الموانع الإسمنتية، وكأن مطراً من النيران هطل هنا.

وكأن المعركة لم تتعد أياماً بل تعدت شهوراً والمحزن عندما تجد تلك المؤسسات الحكومية قد اكتست بالسواد القاتم ليحكم عليها بلباس الحزن والحداد لما فقدته من ممتلكات أحرقتها نيران الحرب أو طالتها يد العابثين لترسم صورة سيئة عن الذين عبثوا بممتلكات الدولة والشعب والذي بالطبع سيجني مرارة ومأساة ما نهب من تلك المؤسسات لتعوض تلك الخسائر من حسابه وهو ليس له ذنب، المهم أن تلك المؤسسات صارت أشبه بهيكل أو شبح اسود فهل الأيام كفيلة بإعادة الصورة إلى حجمها وشكلها الطبيعي أم القادم والعياذ بالله قد يكون أسوأ إذا لم يحتكم اليمنيون للعقل والمنطق.

المساكن والأحياء لم يهجرها أصحابها برضى واقتناع، لكن الوضع أجبرهم على مغادرتها حتى وإن كانت تلك البيوت تحمل ذكرياتهم وأفراحهم وآلامهم . اما أصحاب المحلات رغم أنها كانت مصدر رزقهم الذي يقتاتون منه إلا أنهم أغلقوها والدموع في أعينهم والحسرة في قلوبهم من وضع قادم لا تتضح فيه الصورة.

الصيدلاني احمد الصايدي .. صيدليته التي أقفلت منذ الأيام الأولى للحرب لم تفتح حتى الآن وهو عندما يذهب إلى هناك ليس لغرض استئناف العمل وإنما لتفقدها وإلقاء نظرة على الوضع لعله يجد المحلات المجاورة قد فتحت أبوابها وعادت الى حركتها المعتادة، لكنه يعود كما جاء، ليس هناك من أحد سوى ذلك المنظر الذي أصبح هو الآخر بتجهمه ويحاول الابتعاد عنه ومع ذلك يتمنى أن يعود الحال الى ماكان عليه لكنه يرى أن وضعه كما يقول قد يكون افضل من المجاورين له من اصحاب المحلات الذين لا يمتلكون سواها ومصدر رزقهم الوحيد.

أحمد ناصر- أحد سكان الحي المتاخم لمحيط قصر الشيخ الأحمر عاد بمعية عائلته من قريته بعد أيام من النزوح الاضطراري، :لقد عدت ومعي عائلتي بعد إشعاري من قبل بعض معارفنا أن الحرب توقفت في الحصبة لكنني لم أجد منزلاً لأسكنه بل خراباً لا يصلح حتى لإيواء الأغنام، لم يبق من بيتي سوى سقف وجدران متهدمة أشبه بالغربال من كثرة الثقوب الناجمة عن الرصاص الذي اخترقها، لقد شعرت بالرعب حين تفقدت المنزل من الداخل ورأيت كمية الرصاص التي أصابت الجدران الداخلية وهشمت النوافذ كلها، لو كنت بقيت وأسرتي ولم نترك منزلنا لكنا الآن في عدد الأموات.

وكذلك حال المباني الحكومية الواقعة في الحصبة، فوزارتا الصناعة والتجارة والادارة المحلية ووكالة سبأ للأنباء وهيئة مصلحة اراضي وعقارات الدولة والمعهد الزراعي التقني ومكافحة الغابات وشركة الخطوط الجوية اليمنية التي صار مبناها ذلك المعلم الاقتصادي رمادا وبقايا أطلال وكذلك الحال في اللجنة الدائمة فجميعها اشباح بلا أرواح ولا حياة فيها وحيث طالتها الاضرار من الخارج وأعمال السطو والنهب من الداخل لتصبح مجرد اعلام قائمة للناظر من بعيد فقط .. وما إن تقترب منها حتى تفاجأ بهول المنظر فجدرانها منخولة كالغربال وباطنها خاوية على عروشها إذ لا حياة فيها ولا مأوى بعد أن تم نهب كافة محتوياتها ... فماذا بقي بعد ؟!

أسواق الحصبة.. خرابٌ يُصدّر البطالة

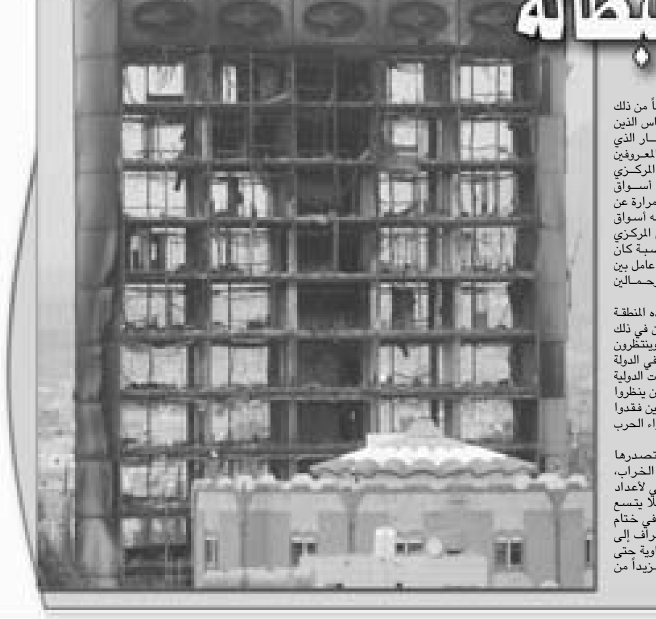

● .. في زيارة خاطفة إلى أسواق الحصبة دخولاً من جهة الشرق (غرب وكالة الأنباء اليمنية سبأ) رأيت يباباً ما كان أحد من مرتادي تلك الأسواق وأصحابها وأصحاب فرص العمل فيها أن يتصور حدوثه ولو بمجرد التفكير .. ويعكس هذا التحول مفاجأة موجعة لحياة المئات ممن وجدوا في هذه الأسواق ملجأ لمصدر الرزق وإعالة مئات الأسر من زمن طويل، وفي خطى سريعة وخروج مستعجل من نفس نقطة الدخول إلى هذه الأسواق استعدت سيلا من الذكريات والعلاقات العملية التي تربطني ببعض من أعرفهم من الأصدقاء والعملاء في هذا السوق ابتداء من العام ٢٠٠٠م وحتى ٢٠٠٨م حين كنت اتابع شراء بعض البضائع من المواد الغذائية وتموين بقالة المدينة التابعة لخالي (علي عايض الريمي) .. أساعده في ذلك في أوقات الفراغ والعطل الدراسية ،

تحقيق/محمد محمد إبراهيم

وكان هذا السوق مزدحما بالبضائع والخضروات وكل سلع الحركة التجارية .. وكنت أعبر بالبضائع وحتى بمفردي بصعوبة جداً حد الضيق بخطاي البطيئة والمتنقلة بين محلات التجار ، منهم عبدالسلام جمعان للمواد الغذائية لقد كان يملك ويدير محلات تكمن أهميتها في تشغيل العشرات من الشباب في التنظيم والنقل والرص والعرض التجاري وتحميل البضائع للعملاء.. ومنهم أيضا الرائع أبو عمار الذي كان يملك في سوق الحصبة المركزي بسطة خضار كبيرة يعمل فيها هو وأبناؤه وأخوه ويحظى باحترام كبير في أوساط العملاء بما يوفره لهم من الخضار بالجملة ، وكان جزءاً من عوامل تنشيط حركة النقل لهذه المواد من قبل الشباب أصحاب العربيات وكذا مصدرا من مصادر العمل في هذا السوق كواحد من أبرز من يشعلون هذا السوق عملا وحياة ومصادر للرزق والنشاط.

كثير استرجعتهم ذاكرتي واسترجعت الحركة الموتورة بالزحام والوجوه المتباينة والعمال والنقالة وسائقي الدبابات (الباصات) الصغيرة والمكشوفة وغيرها من مظاهر السوق التي كانت تعكس نعمة الأمن والاستقرار وخير العمل والنشاط المستمر والمترجم بكل وضوح في تلك الوجوه الجدية والاهتمام عملا بقول المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم: (كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يعول).

في تلك الزيارة لم أجد شيئاً من ذلك ولم أجد أحدا من التجار أو الناس الذين أعرفهم، اتصلت بالأخ أبو عمار الذي سبق ذكره وكان من التجار المعروفين بالأمانة والوفاء في السوق المركزي للفواكه والخضار .. أحد أسواق الحصبة، لقد تحدث أبو عمار بمرارة عن الواقع والحال الذي صارت عليه أسواق الحصبة .. مؤكدا أن السوق المركزي للفواكه والخضروات في الحصبة كان يحوي ويعيّش أكثر من (٦٠٠٠) عامل بين تجار جملة وتجزئة ونقالين وحمالين وفراشين وغيرهم.

أبو عمار أيضا يؤكد أن هذه المنطقة شلّت تماماً وأنه ومن كان يعملون في ذلك السوق انصرفوا إلى بيوتهم وينتظرون الفرج، داعياً الجهات المعنية في الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية التي زارت أسواق الحصبة أن ينظروا بعين العدالة إلى المتضررين الذين فقدوا أعمالهم ومحلاتهم التجارية جراء الحرب التي دارت في الحصبة.

هذا جانب من البطالة التي تصدرها أسواق الحصبة التي يسكنها الخراب، أما لو قمنا بالرصد التفصيلي لأعداد ونوعية الأعمال التي فقدت فلا يتسع المقام لسرد ذلك وجل ما نقوله في ختام هذه التناولة هو دعوة كل الأطراف إلى الالتفات إلى هذه النتائج المأساوية حتى لا تستمر الأزمة مفرزة مزيداً من البطالة.

المنشآت الحكومية في الحصبة.. خارج نطاق الخدمة

تحقيق/ نجلاء علي الشيباني

● .. الصمت المميت المرتسم في أجواء الحصبة ودوائرها الحكومية والمنشآت العامة والخاصة والظروف الصعبة التي تمر بها من توقف الموظفين والعاملين في تلك الدوائر التي تقع ضمن إطارها عن العمل وإعاقتهم عن ممارسة أعمالهم ،جعل منها شبيهة بأماكن تسكنها الأشباح .. المكاتب خاوية والوزارات لا وجود للموظفين فيها ما عدا حراسها والمكاتب غمرتها الأتربة.

موظف يرغب في العمل والحصول على المستحقات المعتادة مقابل عمله إلى جانب حاجته الملحة للعمل نتيجة الظروف الراهنة في بلادنا التي تسببت في ارتفاع غير متوقع لمتطلبات الحياة اليومية من غذاء ومواصلات وما شابه ذلك .. أصبح الموظف لا يرجو سوى العودة إلى عمله ليتمكن من العيش دون منغصات ترهقه وأسرته نفسيا واقتصاديا واجتماعيا.

محمد الكهالي مدير إدارة الرأي العام بوكالة الأنباء اليمنية سبأ أحد المتضررين من توقف حال الوكالة وعدم تمكنه من ممارسة حياته العملية بصورة طبيعية حيث قال: إلى الآن لا يوجد المكان المناسب للعمل فقد تضررت الوكالة نتيجة الضرب والقصف الذي تعرضت له، حيث دمرت الطوابق الثلاثة العليا نهائيا إلى جانب تعرض الوكالة للسلب والنهب بعد انسحاب وتدخل لجان الوساطة .. رغم أن موظفي الوكالة خاصة العاملين في قسم الأخبار، فقد نقلوا أعمالهم إلى مكان آخر للقيام بأعمالهم الصحفية إلا أن هذا الأمر لا يفي لكي تعود حالة الاستقرار لدى الصحفيين هناك، أما بقية الموظفين في الإدارات الثانوية فهم متوقفون عن العمل لحين تهيئة المبنى الذي تعرض لخسائر كبيرة.

ويضيف الكهالي: إعادة الموظفين لمكاتبهم وتهيئة الأجواء المناسبة للعمل هو الحل لكنه حتى الآن لم يتحقق مما يسبب الاحباط للجميع لأن توقف العمل ترك الحال معلقاً وتسبب في خلق نوع من الإرباك لدى الجميع.

* مؤكدا أن حصول الموظف على المرتب فقط وإلغاء بقية المستحقات هذا الأمر لا يرضي أحداً فالراتب وحده لا يكفي لمجابهة الوضع الاقتصادي الصعب .. ولهذا يرجو الكهالي من الجهات المختصة الإسراع في إيجاد الحلول المناسبة ليعود العاملون بالوكالة إلى أعمالهم الموكلة إليهم.

تتفق معه زميلته سميرة القاضي محررة في إدارة الأخبار في وكالة الأنباء اليمنية سبأ بأن توقف العمل داخل الوكالة قد تسبب في إيجاد إرباك في نفوس العاملين فتوقف حال الوكالة ليس بالأمر الهين كما يظن البعض فأحوال البلاد لا تسر العدو ولا الصديق، وتقول: سيطر عليّ الحزن لما تعرضت له الوكالة من قصف ونهب وتوقف الأعمال فيها فهذا الأمر تسبب بصورة مباشرة في أضرار نفسية للعاملين فيها نتيجة التوقف المفاجئ عن العمل فأنا لست معتادة على البقاء لفترات طويلة دون عمل وكوني أعمل في إدارة الأخبار يمضي الوقت وأنا منشغلة بعمل ما والآن أنا في المنزل دون كهرباء ولا انترنت ولا يمكنني التواصل مع العالم الخارجي لمعرفة مايدور حولي من أحداث يومية والتواصل مع الآخرين، حتى أني لا أتمكن من مشاهدة التلفاز نتيجة الانقطاع الكهربائي الذي يستمر لساعات طويلة إلى جانب أني كنت أدرس اللغة الانجليزية في معهد قريب من الوكالة هو أيضا تعرض للقصف وتوقف طلابه عن الدراسة وهكذا حرمت من العمل والدراسة في آن واحد وهذا الأمر تسبب لي بارهاق نفسي نتيجة تعطلي عن العمل فأنا معتادة على العمل وتوقف عملي أرقني جداً.

وتضيف القاضي: إلى جانب الأزمة الاقتصادية والمادية التي أصبحت أمر بها من جراء هذا التوقف فالراتب الذي أحصل عليه مقابل عملي في الوكالة لا يغطي مصاريفي ومصاريف سيارتي فالمستحقات الإضافية التي أحصل عليها إلى جانب الراتب كانت تساعدني لتخطي أزمات مادية كبيرة والاختلال في الميزانية سبب لي الارباك بصورة مزعجة إلى جانب علاقاتي الاجتماعية التي أصبحت محدودة مع زميلاتي اللواتي حاولن التخفيف من حدة الأزمة التي تعرضنا لها كموظفين بل كمواطنين يمنيين ومحاولة إيجاد التبرير للأشخاص الذين قاموا بقصف الوكالة وإيقاف حالها.. هذا الأمر جعلني اتشاجر معهن وقد افقد صداقتي بهن لشعوري أنهن لم يكن متفهمات للوضع الذي كنا وأصبحنا فيه اليوم من توقف أحوالنا وبقائنا عاطلين عن العمل.

وتختتم حديثها: جميعنا يمنيون ويجب أن نتعامل على هذا الأساس ويجب أن نضع مصلحة اليمن أولا.

وفي ذات السياق تحدث عبدالله الكوماني موظف في وزارة الصناعة بقوله: الأمر الذي حدث في الحصبة مروع وتوقف حالنا لا بد أن تضع له الجهات المختصة حلولاً فالعاملون في هذه الوزارات والمنشآت الحكومية أرباب أسر ولديهم مسؤوليات أسرية وظروف اقتصادي والرواتب التي يحصلون عليها من وظائفهم لا تكفي ،، ولا يخفي عبدالله استياءه من هذه الأوضاع التي أوقفت حال كثير من العاملين.. عبدالله لجأ للدين من رفاقه لتسديد إيجار المنزل وتغطية مصاريف واحتياجات أسرته قائلا: إذا استمر الحال هكذا طويلا فإن هذا الأمر سيبشر بفقر شديد يتعرض له عبدالله وبقية العاملين في الدوائر الحكومية التي تقع ضمن دائرة منطقة حي الحصبة.

توفيق السامعي موظف بوزارة السياحة سافر إلى قريته بعد أن توقف عن العمل نتيجة لما تعرضت له المكاتب في وزارته ولكن كون أبنائه يدرسون ولديهم امتحانات ثانوية عامة أضطر للعودة مرة أخرى لأمانة العاصمة وبمجرد انتهاء أبنائه من الامتحانات سوف يعود مرة أخرى إلى قريته كون تكاليف المعيشة أصبحت باهظة جدا ومع توقفه عن الوظيفة كانت النتيجة عدم قدرته على الاستمرار في الحياة في المدينة، فإيجار المنزل إلى جانب المصاريف الأسرية اليومية تقصم الظهر في الأيام العادية كيف بها مع ظهور الأزمة واستياء الوضع الاقتصادي وغلاء الأسعار، ومما زاد الطين بلة توقفه عن العمل وعدم توفر الدخل الذي يغطي احتياجاته واحتياج أبنائه لهذا فقد وجد توفيق أفضل حل بالنسبة له هو ترك المدينة والعودة للريف لحين عودة الأعمال وفتح الوزارات أبوابها وتمكنه من القيام بعمله وتوفير المال الكافي لتسديد متطلباته اليومية.

أما موظفو الإدارة المحلية فهم ليسوا أفضل حالا عن بقية الدوائر الحكومية فقد تعرض المبنى للنهب والسلب وبات المبنى شبه مدمر فقد نهبت كل محتوياته وأصبح العمل فيه أمرا شبه مستحيل .. عبدالقوي موظف في الإدارة المحلية يقول: أصبت بالفزع لما شاهدته وجرى للإدارة المحلية الأمر إلا بعد أن وجدت نفسي متوقفاً عن العمل ولا أجد لم أكن لأصدق، ما أقوم به من أعمال بعد أن كنت أمارس أعمالي اليومية داخل مكتب بأمان ونشاط أحصل فيه على الإكراميات والحوافز ومستحقات أخرى تعزز الراتب الذي وحده لا يكفي حتى لتسديد إيجار المنزل فما بالك بتسديد فاتورة الكهرباء والماء والبقالة ومصاريف الأولاد .. يتمنى عبدالقوي عودته السريعة إلى عمله والحصول على مرتبه كاملا وبقية المستحقات ليتمكن من الصمود أمام ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة كما يقول.

هكذا أصبح حال الموظفين في الدوائر الحكومية في حي الحصبة، أشخاص يرجون العودة إلى أعمالهم مرة أخرى ومطالبة الجهات المختصة في البلاد للحد من هذا التوقف الذي يبشر بظهور الفقر والبطالة وسط العاملين.

لجان حصر الأضرار.. لم تبدد الشكوك

صفوان الفائشي

■،، لاشك أن الحروب مهما كانت دوافعها وأسبابها فإنها من أسوأ مآسي التاريخ الوطني ، فالحروب حقيقة مؤلمة وخرافة عبثية كان يجب ألا تقع وألا تتكرر ، لأن اليمن لم تجن من الحروب طيلة، عقود مختلفة سوى الكوارث والدمار ، فالمتحاربون متضررون وكذلك المواطنون ، وقد أثبتت الوقائع والأحداث عبر دورات الحروب الداخلية المختلفة التي شهدتها اليمن بأن لاغالب أو مغلوب ، ولا منتصر أو مهزوم في تلك الحروب إلا الوطن إلى درجة باتت معها عملية إيقاف الحروب والنأي باليمن عن آثارها، ضرورة ستتلزم على فرقاء العملية السياسية القيام بذلك والعمل كل ما من شأنه تجنيب اليمن مثل تلك الحروب، ونقطة الإنطلاقة تبدأ من التفكير ملياً بالعمل على التوجه نحو يمن جديد بلا حروب داخلية.

لأن اليمن تضررت كثيراً من الحروب ولم يعد الوطن اليمني بحاجة لتجديد مثل تلك الحروب.

ولعل ما حدث في منطقة الحصبة بأمانة العاصمة صنعاء خلال الأيام الماضية حقيقة ماثلة تؤكد ذلك كنموذج مصغر لمآسي الحروب المدمرة فقد كان وضع تلك المنطقة قبل وقوع تلك الأحداث التي شهدتها، مختلفاً جداً فقد كان الأمن يسود أحياءها وشوارعها ، والأسواق مليئة بمعتاديها وزبائنها ،والمحلات التجارية والمطاعم فاتحة أبوابها للجميع ، كما كانت المؤسسات والشركات الرسمية والخاصة تقدم خدماتها وتؤدي وظائفها ، وكانت الأحياء السكنية آهلة بالسكان ، وحركة المواصلات تسير بصورة طبيعية ، وكانت الحياة تدب في تلك المنطقة بنشاط وحيوية ، وفجأة تبدل حال، «الحصبة» بفتح الحاء والصاد والباء، لتتحول إلى منطقة لم يصبها داء «الحصبة» بتسكين الصاد والباء، فحسب، بل طالها الدمار والخراب، وأصبحت مليئة بالأشباح بعد أن هجرها السكان، جراء ما لحق بها من الخراب والدمار، وتوقفت الحياة فيها وأصيبت أغلب المؤسسات والمنشآت والشركات والمحال التجارية بالشلل التام، وتعطلت الحركة فيها، وأصبحت منطقة الحصبة منطقة مرور خطرة لمن أجبرته الظروف على المرور من هناك، أما السكان الذين يقطنون هذه المنطقة فلم يعد لهم من خيار سوى الوقوف على أطلال منازلهم، ومعاينة ما حل بها من الدمار، ومن ثم تذكر الأيام الخوالي، ومنهم من عاد مضطراً لأنه لا سكن له سوى في تلك المنطقة، أما من قُتل له قريب أو قضى في بيته حبيب، فإنهم ينظرون إلى تلك المواضع التي تذكرهم بالمآسي والأحزان، ويذرفون عندها الدموع، هكذا كانت الحصبة وهكذا تغيرت وما ذاك إلا شواهد تجسد ويلات الحروب، اليوم وبعد أكثر من شهر منذ توقف تلك المأساة هل تعود الحياة إلى طبيعتها في منطقة (الحصبة)؟ وما هي ضمانات ذلك؟ وهل تستطيع اللجنة المكلفة بحصر الأضرار والآثار التي خلفتها حرب الحصبة أن تعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه؟ وما هو حجم هذه الأضرار وتقييم تلك اللجنة لها؟ وماذا عن محو آثار مشاهد الرعب والدمار من عقول المواطنين؟

حيث أكد المهندس توفيق الأسطى - وكيل وزارة الأشغال لقطاع الأشغال - رئيس اللجنة المكلفة بحصر الأضرار التي لحقت بالمباني الحكومية في منطقة الحصبة أن الفريق الفني والمكون من ست فرق ميدانية يواصل تقييم وحصر أضرار المباني الحكومية في منطقة الحصبة.

وقال المهندس الأسطى: إن الفريق الفني وبحسب قرار مجلس الوزراء بدأ أعماله من منتصف يونيو المنصرم وقد تمكن الفريق من تقييم الأضرار في مبنى وزارة الصناعة والتجارة والهيئة العامة للأراضي والتخطيط العمراني وفق آلية محددة تم من خلالها المسح الشامل لمكونات المباني وتحديد الأضرار وتصنيفها إلى كبيرة إذا كانت ناتجة عن قذائف أو خفيفة إذا كانت طلقات نارية من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة في الواجهات الخارجية، وكذا ملحقات المباني من شبكات الكهرباء والهاتف والمياه والصرف الصحي.

وأضاف الأسطى في حديث لـ «الثورة»: إن الفريق شارف على الانتهاء بشكل كامل من تقييم الأضرار في مباني وزارة السياحة ووكالة سبأ ووزارة الإدارة المحلية.

موضحاً أن هذه المنشآت لديها مهندسون ومختصون ولجان أخرى تقوم هي أيضاً بحصر الأضرار ولكنهم في الفريق الفني التابع لوزارة الأشغال يقومون بالإشراف على ذلك التقييم ومراجعته.

لافتاً إلى أنهم سيقومون وذلك بعد استكمال عملية الحصر برفع تقرير شامل إلى مجلس الوزراء مع وضع التقديرات المالية لترميم المباني والبدء بالتنفيذ بعد إنزال المناقصات بذلك.

وبخصوص الأضرار التي لحقت بمنازل المواطنين ومساكنهم ومحلاتهم التجارية أوضح المهندس الأسطى أن ذلك من مهمة أمانة العاصمة التي تولت حصر الأضرار التي لحقت بمنازل وممتلكات المواطنين.

من جانبه قال المهندس معين المحاقري، وكيل أمانة العاصمة لقطاع الشؤون الفنية، إن لجنة حصر الأضرار التي طالت منازلت المواطنين في منطقة الحصبة تواصل عملها، مشيراً إلى أنه تم توزيع استمارات للمواطنين التي تضررت منازلهم عبر المجالس المحلية وعقال الحارات، محدد فيها نوع المبنى وحجم الأضرار.

وبحسب المحاقري فإن فريقاً فنياً في أمانة العاصمة قام بالنزول الميداني لتوثيق كافة الأضرار وتحديد حجم الأضرار التي لحقت بكل منزل.

أما حمود النقيب، رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بأمانة العاصمة، فقد أكد أن اللجنة المعنية بحصر الأضرار في منطقة الحصبة وفي أحياء مديريتي الثورة وشعوب بأمانة العاصمة على وشك الانتهاء من أعمالها، وأن خدمات الكهرباء قد تمت إعادة توصيلها إلى عدد من المناطق والأحياء.

وأضاف النقيب : إن الفرق المكلفة بإعادة خدمات الاتصالات والمياه والنظافة لا تزال تواصل عملها في إيصال الخدمات ورفع المخلفات من الشوارع، وأن هناك عدداً من اللجان الخاصة تقوم بحصر أعداد القتلى والجرحى وحصر الأضرار في المنازل والمحال التجارية والممتلكات الخاصة بالمواطنين، ولا تزال تعمل في الميدان.

هذا ويشكو عدد من قاطني الحصبة من أن ما قالوا إنها لجان لحصر الأضرار لم تأت إليهم، بينما يشكك البعض منهم في تلك الإجراءات، كونها لا تتسم بالجدية، وإنما مجرد توزيع استمارات وأسئلة توجّه لهم دون تحر دقيق ورصد صحيح للمعلومات، وهذا ما يجعلهم يستبعدون تسلّم أي تعويضات، فهل تبدد اللجان شكوك هؤلاء المواطنين ومخاوفهم؟

تصوير/فؤاد الحرازي